

صحيفة 14 أكتوبر تستطلع آراء عدد من المواطنين إغلاق محطات الغاز في عدن هل يفاقم أزمة الغاز؟ البحث عن محطات بترخيص لمزاولة عملها بشكل قانوني



شهدت العاصمة عدن قبل اسابيع منصرمة حادثة محطة الوقود (الغاز) بالمنصورة، مما جعل الكثيرين يتخوفون من الاضرار البشرية التي خلفها الحادث ؛ لهذا تم توقيف محطات الغاز المخالفة والتي يهدف اغلاقها إلى تعزيز السلامة العامة وفرض هيبية القانون والتشريعات في حماية حقوق المواطنين والممتلكات العامة. وفي ظل الاغلاق المفاجئ للمحطات بعد الحادثة وجد الكثيرين ارتفاعاً في أسعار الغاز وكذلك انعدامه بعدما كان متوفراً من خلال تلك المحطات العاملة في بيع الغاز.

استطلاع/ أشجان المقطري

في عدن خصوصاً وفي البلاد عامة أرهقت كاهل المواطن لأنها تؤثر على ممارسة الحياة اليومية في المنزل أيضاً عرقلة في التنقلات من منطقة لأخرى أيضاً حركة وعمل المؤسسات والمرافق الخدمية التي تعتمد على الغاز. يجب على الحكومة ممثلة بالمجالس المحلية والمرافق التابعة لها عمل آلية للحماية في المحطات التي تزود المواطن بالغاز، أيضاً ترتيب وتقنين سعر الغاز والمشتقات النفطية بالتنسيق مع وزارة النفط والمكاتب التابعة لها في المحافظة وباقي المحافظات، أيضاً التنسيق مع القنوات التلفزيونية والراديو ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي للنوعية بطرق السلامة والحماية والتحذير من مخاطر السلوكيات التي قد تتسبب في حدوث كوارث لا قدر الله.

قرار صائب

وخلال وقفنا القصيرة مع الأخ/ محمد إسماعيل عبدالله - مستشار نفسي ومدير مركز أكسجين حياتك للصحة النفسية بعدن، أكد قائلاً: (أن القرار كان صائباً)، لافتاً: حيث من المفترض عدم فتح هذه المحطات المخالفة منذ البداية خاصة أن معظمها توجد في أحياء سكنية وداخل حوار شعبية، بالإضافة إلى أن معظم موظفيها غير متخصصين بالمجال.

خوف وهلع

وأضاف قائلاً: (ما حصل مؤخراً من انفجار لمحطة الغاز تسبب بخسارة في الأرواح والممتلكات للكثيرين، نتيجة العشوائية في العمل وعدم استيعاب خطورة هذا الأمر، الذي بدوره سبب أضراراً نفسية كثيرة وحالة من الخوف والهلع ونوبات من القلق لأسر الضحايا ولن حولهم من السكان في المناطق القريبة من الانفجار).

سلامة المواطن

وفي نهاية جولتنا الاستطلاعية، التقينا بمسئولة المرأة والطفل باللجان المجتمعية في مديرية التواهي، الأخ/ فائزة عبده عبدالله القباطي، حيث قالت: (توقف محطات الغاز ليس مشكلة، بل الخطر الذي يصيب الساكنين هو المشكلة الكبرى، ولأن سلامة أرواح البشر هي الأهم، لذلك ننصح جميع المسؤولين بعدم إعطاء تصريح فتح محطة غاز في الأحياء السكنية، ويفترض أن تكون في أماكن بعيدة عن السكان وكذلك تخزين أسطوانات الغاز لدى الوكلاء يفترض أن تكون بعيدة أيضاً عن منازل المواطنين لأن مهمتنا كـلجان مجتمعية هي الحفاظ على سلامة أرواح المواطنين).

وختاماً..

على الحكومة أن تستشعر حجم المعاناة التي يعيشها المواطن والأخطار التي تحدث به من كل صوب وتقوم بدورها في التخفيف من معاناته والحفاظ على أمنه وسلامته.

حدث من انفجار الاسبوع الماضي أثر بشكل كبير على حياتنا اليومية وبعث فيها الرعب، لأن أغلب محطات الغاز أغلقت مما سبب شحة فيه، وأصبح من الصعب الحصول عليه سواء لتعبئة الباصات للنقل أو لأنابيب الغاز المنزلية، هذا مؤشر لارتفاع سعر التكلفة مقابل تغطية احتياجات الناس من الغاز، وهذا يشكل عبئاً على المواطن في ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع العملة... مضيفاً بالقول: أيضاً أن خطورة أماكن تعبئة الغاز كبيرة لأنها لا تحتوي على أدنى مقومات الحماية من الحرائق أو أليات السلامة وهذا قد يؤدي إلى إزهاق العديد من الأرواح لا قدر الله.. مشيرة إلى أن مشكلة الغاز

لا ضرر ولا ضرار

وأضاف المسوري، مدير إعلام وزارة الصناعة والتجارة، فقال: (قرار توقيف محطات الغاز المخالفة لمعايير الأمن والسلامة يمكن أن ينظر إليه من عدة زوايا، فقد يشعر المواطن بالارتياح لأن القرار يهدف إلى تعزيز السلامة العامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالمحطات غير المطابقة للمعايير إلى جانب أنه يعزز ثقة المواطن في الحكومة من خلال فرض هيبية القانون والتشريعات والأنظمة القائمة لحماية حقوق المواطنين.. ولكن في المقابل فقد تأثر بعض المواطنين المستفيدين من فرص

رفع الضرر

وأما الأخ/ رضوان المسوري، مدير إعلام وزارة الصناعة والتجارة، فقال: (قرار توقيف محطات الغاز المخالفة لمعايير الأمن والسلامة يمكن أن ينظر إليه من عدة زوايا، فقد يشعر المواطن بالارتياح لأن القرار يهدف إلى تعزيز السلامة العامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالمحطات غير المطابقة للمعايير إلى جانب أنه يعزز ثقة المواطن في الحكومة من خلال فرض هيبية القانون والتشريعات والأنظمة القائمة لحماية حقوق المواطنين.. ولكن في المقابل فقد تأثر بعض المواطنين المستفيدين من فرص

توقف مفاجئ

التقينا في بداية جولتنا الاستطلاعية هذه بالأخ/ وديد ملطوف، ناشط حقوقي وصحفي مستقل، حيث تحدث إلينا قائلاً: (سياسة التوقيف كانت مفاجئة دون تقديم وعمل خطط تعالج التحديات التي قد تواجه المواطن وبالذات أصحاب الأجر اليومي وهذا سيسبب أزمة في أعمالهم وعدم مقدرتهم على تغطية مصاريف يومهم).

سلامة المجتمع

وأضاف ملطوف قائلاً: (هناك حلول كثيرة قد تكون جيدة في معالجة هذه التحديات التي تواجه بشكل رئيسي المواطن البسيط، منها فتح مساحات بعيدة عن المناطق المزدحمة أو تشغيل المحطات الحكومية بما يضمن سلامة المجتمع بأكمله).

خلق بدائل للمعالجة

وأفاد ملطوف بالقول: (ننصح الجهات القائمة على القرار بخلق بدائل لمعالجة هذه التحديات بدلاً من اتخاذ قرارات عشوائية تبدو للحفاظ على سلامة المواطنين لكن عواقبها وخيمة قد تحرم المواطن الذي يعمل بالأجر اليومي من قوت يومه بسبب استخدامه الغاز إما لمركبات الأجرة أو للمطاعم).

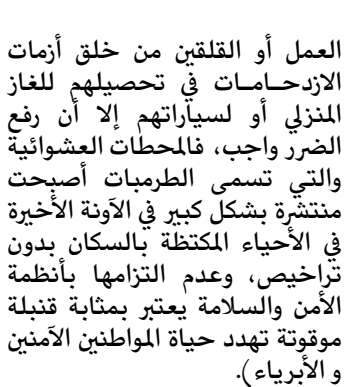
نزولات ميدانية

أما القاضي/ عهد جميل - عضو نيابة الضرائب والجمارك والأوقاف، فتحدث إلينا قائلاً: (إن تفرغ محطات الغاز المخالفة وإغلاقها نهائياً ورفع تقرير إنجاز يومي للنزول الميداني، يوضح المحطات المخالفة والمغلقة نهائياً، والمحطات المطابقة لشروط وإجراءات الأمن والسلامة في العاصمة عدن)، مشيراً إلى أن (المواطن يرى قرار توقيف محطات الغاز المخالفة للنظام جاء في وقته، وذلك لتصحيح المسار وعدم التلاعب، وإبعاد المحطات خارج المحافظة، ومناطق العيش وإن من المهم وجود خطة لمعالجة الإشكالية القائمة من خلال آلية تنفيذية لتقييم أوضاع المحطات المرخصة والتأكد على ضرورة تطبيق جميع اشتراطات الأمن والسلامة، وإجراء نزولات ميدانية دورية للتأكد من التزامها بذلك، وتقديم المخالفين للجهات القضائية وفقاً للنظام والقانون).

توزيع عشوائي

بينما الأخ/ عرفان فيروز رستم - إعلامي، يقول: (شهدنا في الآونة الأخيرة توزيعاً عشوائياً لمحطات الغاز في الوحدات السكنية التابعة لمديريات المنصورة والشيخ عثمان وكذا كريتر، لذا نتمنى من الشرطة ومن شركة الغاز أن تقوم بدورها في الأمن والسلامة).

انعدام الغاز يشكل عبئاً على المواطن الخوف من الأضرار بعد حادثة محطة الوقود الأخيرة هناك من يصرخ لانريد محطات في الحواري والشوارع بعض محطات الغاز تعمل في السر رغم الإغلاقات الجارية



العمل أو القلقين من خلق أزمات الازدحامات في تحصيلهم للغاز المنزلي أو لسياراتهم إلا أن رفع الضرر واجب، فالمحطات العشوائية والتي تسمى الطرمبات أصبحت منتشرة بشكل كبير في الآونة الأخيرة في الأحياء المكتظة بالسكان بدون تراخيص، وعدم التزامها بأنظمة الأمن والسلامة يعتبر بمثابة قبيلة موقوتة تهدد حياة المواطنين الأمنيين والأبرياء).

